النظام المقطعي وهمزة الوصل في العربية

ملخص

عنيــت هــذه الدراســة بوصف النظام المقطعي في اللغة العربية، فاختــبرت الأشكال الممكنة له، محاولة تحديد سمات التتابعات الصوتيّة في بعض المقاطع التي تبدو شاذة.

ثــم تناولــت قيمة همزة الوصل في هذا النظام، وما يرتبط بها من أوهــام في النطق والمصطلح والكتابة، فاعتبرت نطق الأسماء المبدوءة بهمــزة وصــل عند دخول "أل" التعريف عليها، فالفته قابعا في القياس الخاطئ، متجاهلا قيمة الأصوات ووظائفها، ثم عاينت مصطلح "حركة الــتخلّص من التقاء الساكنين" فوجدته افتراضا محضا، غير متنبه إلى علاقة هذه الحركة بهمزة الوصل.

د. محمد رباع
جامعة النجاح (فلسطين)

النظام المقطعي: إشكالات وتحديد

ينشأ المقطع من تتابع الصوامت والحركات، ويكون عــدد المقــاطع فــي البنــية العربية مساويا لعدد الحــركات فــيها، وبناء على تفاوت كمية الحركة، واخــتلاف تجمعات الصوامت، فإن العربية تشتمل على ستة أنواع من المقاطع، بعضها يسلّم بوجوده، وبعضــها حولــه خلاف قديم حديث. وحين نرمز للصــامت بـــ" ص"، وللحركة بــ" ح"، عندما تكــون قصــيرة، و" حـ" عندما تكون طويلة، فإن المقاطع الستة المذكورة تحدد على النحو التالي:

1 – ص ح   2 – ص حـ   3 – ص ح ص
4– ص حـ ص 5– ص ح ص ص 6– ص حـ ص ص

والــثلاثة الأول منها هي من أكثر مقاطع العربية شيوعا؛ إذ لا توجد آية قيود على توزيعها، فهي تقع فــي بدايــة الكلمــة أو وسطها أو آخرها، بصرف الــنظر عن أحجام الكلمات التي تدخل في تشكيلها؛ ولذا تعدّ هذه المقاطع الأساسية في اللغة العربية (1) ؛ فــالمقطع الأول هو المسيطر في الفعل الماضي المجــرد غير المعتلّ وغير المضّعف...، والمقطع

Abstract

The objective of this study is to provide a description of the Arabic Syllable system. The various forms of this system are investigated in an attempt to point out the characteristics of the vocal successive forms in syllables that seem to deviate from the general rule.

Additionally, the value of the silent Hamza within this system is discussed along with common misconceptions associated with it at the levels of pronunciation, terminology and writing.

Moreover, the researcher, investigates the vocalization of nouns starting with the silent Hamza whenever the definite article (al - the-) is annexed to it, and concludes that it is a case of mistaken analogy, thus, ignoring the value of sounds and their functions. The researcher then investigates the term" The short vowel overcoming the consonant cluster effect" concluding that it is merely an assumption that overlooks the connection between this vowel and the silent Hamza.

الثاني يطرد في بداية الماضي المعتلّ الأجوف، ونهاية المعتلّ الناقص، كما يطّرد في بداية اسم الفاعل؛"فاعل"، والمقطع الثالث يطّرد في بداية كلّ من مصدر المجرّد الذي على وزن"فعل"، ما لم يوقف على آخره بالتسكين، واسم المفعول؛ "مفعول"، والفعل الماضي المضعّف،"شدّ"، و الفعل المضارع الساكن الفاء.

وأما المقاطع الأخرى فهي تأتي في مواقع محدّدة، وجلّ ما جاء من شذوذ مقطعيّ في بعض القراءات القرآنية، أو في بعض الصيغ المرويّة عن الأعراب، يرتدّ إلى هذه المقاطع، ويأتي في سياقات مقاربة لها في سماتها الصوتية؛ لذلك فإنّ استجلاء خصوصياتها يلقي الضوء على كلّ ما عدّ من باب الشذوذ الصوتي في مقاطع اللغة العربية.

فالمقطع الرابع؛"ص ح ص" يوجد في حالتين: أولاهما في الوقف على الكلمات التي تنتهي بمقطعين، أوّلهما طويل مفتوح؛"ص ح" وثانيها قصير مفتوح؛"ص ح"، كما هي الحال في الفعل الأجوف؛"قال". وثانية الحالتين في وسط الكلمة، ويشترط (أن يتلوه مقطع آخر صامته الأول مماثل للصامت المغلق لهذا المقطع: شاب – بن. بدون توافر هذا الشرط لا يتأتى... إلاّ في حالة الوقف فقط) (2)، وهذه صيغة قياسيّة تتمثّل في اسم الفاعل من المضعّف، كما يوجد هذا المقطع في صيغة المضارع المسند إلى ألف الاثنين المؤكّد بالنون الثقيلة؛"ليلعبانّ"، وثم بعض الصيغ المأثورة، توافق هذا الشرط، وثم صيغ أخرى تخرج عليه، على ما سيتضح.

غير أنّ"هنري فليش" يرى تقسيما آخر لمقاطع الكلمات المشتملة على هذا المقطع، أو على المقطع الخامس في غير الوقف؛ فهو يرى أنّ السلوك المقطعي يضطرب إذا نشأ عنه وجود مصوّت طويل في مقطع مقفل؛ (وذلك عندما يقفل المقطع بنفس الصامت الذي يفتح المقطع التالي، فينشأ صوت مضعّف، وذلك نحو، إحمارّ (*ihmārra*) ولا الضالين (*wala-ddallina*)" القرآن نهاية الفاتحة"، وخُويصّة (*huwayssatun*) تصغير"خاصة". والسؤال الذي يحضرنا الآن هو كيف يتم التقسيم المقطّعي في هذه الحالة؟ أغلب الظن أنّه يتم بأن نترك المصوّت الطويل أو المزدوج في مقطع مفتوح هكذا: إحْ – ما– رْرَ" (*ih-ma-rra*)" لا – ضّا – ليـ – نَ (*a-dda-lli-na*)، خُـ –.وَيْـ – صِـّ – تُن" "*hu-way-ssa-tum*") (3).

وبهذا يكون"فليش" قد تخلّص من هذين المقطعين وجاء بمقطع جديد هو"ص ص ح"، وهذا غير ممكن في النطق التلقائي لمثل هذه الكلمات، ولا يتأتى ذلك إلاّ إذا نطقنا الكلمة مجزأة، ووقفنا على كلّ مقطع، ثمّ تكلّفنا النطق بالمقطع الذي جاء به، وهذا قد يتأتى له هو – بأثر من لغته الأم – ولكنّه لم يكن ممكنا لأبناء العربية. وينبغي أن ننبه إلى أنه ليس هناك ما يسوغ تحليله"ولا الضالين" بهذه الصورة؛

فـــالمقطع الأول ينبغـــي أن يتحد مع المقطع الذي يليه، كما ينبغي أن تقصر حركته هكذا: "*lad*"، فهذا هو المقطع الأول.

أمـــا المقطع الخامس؛ ص ح ص ص "فيتّفق جلّ المحدثين على إمكان وقوعه في موضـــعين؛ أحدهمـــا في الوقف، والآخر في تصغير الكلمات المشتملة على المقطع الـــرابع من مثل: شابّة ودابّة. ويؤكد "عصام أبو سليم" إمكان وقوعه في وسط الكلمة، وإن كـــان ذلـــك أقلّ من الموقع الأخير؛ يقول: (يمكن القول إنّ هذا المقطع يتكرّر وقوعـــه فـــي آخـــر الكلمة أكثر منه في وسطها في الكلمات القصيرة، ولا يقع على الإطـــلاق فـــي الكلمات الطويلة المكوّنة من تسعة أو عشرة مقاطع (4)، هذه النتيجة المستندة إلى إحصاءات دقيقة للبنية المقطعية لجميع الكلمات الموجودة في معجم اللغة العربـــية المعاصرة، والتي يزيد عددها على (45) ألف كلمة تنفي الاعتقاد السائد من أنّ هذا المقطع يقع فقط في نهاية الكلمة) (5).

بـــيد أنـــه لم يأت بأي مثال من نتائج تلكم الإحصاءات، مما جاء مشتعلا على هذا المقطع، فإذا قصد ما يماثل "دويبة" التي ذكرها، فليس ثم اعتقاد سائد ينفي وجودها، وإذا كـــان هـــذا المقطع قد جاء في بعض القراءات القرآنية، فإن هذه القراءات غير موجودة في مصدره.

في مقابل ذلك فإن أحد الباحثين يرفض وجود المقطع في العربية، بصرف النظر عن موقعه، ويستند في ذلك إلى إجماع اللغويين العرب على القول بعدم جواز الجمع بيـــن الســـاكنين في الكلام، أما وجوده في حالة الوقف، فهو يرى أن المقصود بذلك الخـــط والكـــتابة وليس النطق، ويستشهد بقوله لابن يعيش ظنها خادمة له، ثم يرفدها قائلا: (وهكذا يكون المراد من قول ابن يعيش جواز الجمع بين سكونين الجمع بينهما في الرسم والكتابة لا في هذا النطق) (6) فالوقف ــ عند الباحث ــ لا يتم إلاّ بحركة "بين بين"؛ إما بين الصامتين، وإما بعد الصامت الأخير؛ (لأن الوقف يمكّن الحرف ويســـتوفي صـــوته ويوفره على الحرف الموقوف عليه فيجري ذلك مجرى الحركة "المصوت" لقوة الصوت واستيعابه، كما جرى المد في حروف المد مجرى الحركة) (7) كما يقول ابن يعيش، وأما "دويبة" فهو يرى أن ثم حركة "بين بين" تقع بعد الياء كما نص ابن منظور، الذي رأى أن الياء ساكنة وفيها إشمام من الكسر، وهذا الإشمام يلـــزمها حيث وقعت في التصغير قبل حرف مشدد، وبذلك يكون هذا المقطع قد قسم إلـــى مقطعيـــن، ويخلـــص الباحث من هذه الموازنات إلى أن العربية لا تعرف هذا المقطـــع، قال: (وقد بحثنا في بنية العربية الفصحى عن ما يمكن أن تستشهد به على وجـــود الشكل هـــ [يقصد: ص ح ص ص] فلم نجد ما يمكن اعتماده في هذا الباب، وعلـــيه وجب حذف هذه البنية من لائحة الأشكال المقطعية الفصحى والاكتفاء بأربع أبنية فقط اثنان منها مفتوحة واثنتان مقفولة" كذا كذا"). (8) هذا مجمل ما استدل به في إنكاره، وهذا الذي جاء به الباحث مردود جملة وتفصيلا، وبيان ذلك:

أ ــ أن الباحـــث تلقف مقولتي سيبويه وابن منظور وبني عليهما تحليله لـــ "دُوَيْبّة"

فحللهـــا "du-wa-yeb-ba-tun" وهو بذلك يحمل كلامهما ما لا يحتمل، فالإشمام تهيئة العضـــو للحـــركة؛ وليس حركة مجال من الأحوال. ولو تابع الباحث ابن منظور في غـــير هـــذا الموضع لوجده يقول عن الإشمام: (والحرف الذي فيه الإشمام ساكن أو كالساكن، مثل قول الشاعر:

متى أنامُ لا يُؤَرِّقني الكَري   ليلا، ولا أسمع أجراس المطي

قـــال ســـيبويه: العـــرب تشم القاف شيئا من الضمّة، ولو اعتددت بحركة الإشمام لانكســـر البيـــت) (9) وعلـــى الرغم من ذلك فإن تقسيم هذه الكلمة مقطعيا على ذلك الـــنحو قد يصلح على المستوى النظري. أما في النطق، فإذا اعتدنا الإشمام أو ما قيل عنه إنه إشمام ــ إذا اعتددناه حركة فعلينا أن نلحظ أن المقطعين يخرجان دفعة واحدة، ولا يجـــوز هـــذا التقسيم، لأنه يصبح لـــدينا مقطع جديـــد ينطـــوي علـــى حركتين هكـــذا (du-wayeb-ba-tun) ولا ســـبيل إلـــى حله إلى مقطعين، فأعضاء النطق تأبى الفصل بين الياء والفتحة التي تسبقها.

ب ــ أما استدلاله بأن المقصود بالتسكين هو الكتابة والرسم وليس النطق، فهذا ما لم يقـــل بـــه ابن يعيش بهذا الإطلاق؛ ذلك أن ابن يعيش كان قد تكلّم على أنواع الوقف فجعلهـــا أربعة: الروم و الإشمام والتسكين والتشديد؛ أما التشديد فلا يوقف به على مـــثل هـــذا المقطع، وأمّا التسكين فهو سلب الحركة، وأما الإشمام فهو (تهيئة العضو للنطق بالضم من غير تصويت؛ وذلك بأن تضم شفتيك بعد الإسكان وتدع بينها بعض الانفـــراج لـــيخرج منه النفس فيراهما المخاطب مضمومتين...، وأما الروم فصوت ضـــعيف كـــأنك تروم الحركة ولا تتمها وتختلسها اختلاسا، وذلك مما يدركه الأعمى والبصـــير، لان فـــيه صوتا يكاد الحرف يكون به متحركا) (10) وعلى ذلك فإن ابن يعيش يكون قد افصح عن قصده النطق لا الكتابة؛ ذلك أن حديثه عن الكتابة جاء بعد أن أتم حديثه عن النطق، فقال: (وقد جعل سيبويه لكل شئ من هذه الأشياء علامة في الخـــط). (11) ثم أخذ يفصل القول في هذه العلامات. وإذا ثبت هذا فلا يوجد ما يدل علـــى حركة"بين بين" غير الروم، إذ لو كان يؤتي بهذه الحركة في الإشمام لما كان هناك ما يسوغ هذا التفريغ في أنواع الوقف.

ج – وأمّا قوله"وقد بحثنا.." فهو تعميم لا مسوغ له، فقد وجد هذا المقطع في بعض القـــراءات القرآنية؛ فقد قرأ نافع"يخصمون" من قوله تعالى: (ما ينظرون إلاّ صيحة واحـــدة تأخذهم وهم يخصمون) ساكنة الخاء مشدّدة الصاد (12)، وقرأ حمزة: (" فما اســـتطاعوا" مشـــدّدة الطاء، يريد فما استطاعوا، ثم يدغم التاء في الطاء، وهذا غير جائز، لأنه جمع بين السين وهي ساكنة والتاء المدغمة وهي ساكنة). [ثمّ أثبت المحقق فـــي الحاشـــية] (علـــى هامش الأصل: ومن ثمّ طعن الزجاج وأبو عليّ في القراءة، وأجيب بأنها متواترة وبأن الجمع بين الساكنين وصلا جائز مسموع مثله). (13) وقد كان أبو عمرو (يدغم الدال في الذال إذا سكن ما قبل الدال، وكان الحرف في موضع

خفض، مثل قوله تعالى (من بعد ذلك) [سورة البقرة: 52]... وكذلك الدال في الضاد، مثل قوله تعالى: (من بعد ضراء) (14) وقد قرأ – أيضا –"شهر رمضان" بإدغام الراء في الراء (15)، وذكر الفراء أن بعض قراء المدينة قرأ"يخطف" بالجمع بين الساكنين (16)، وثمّ قسم من تاءات البزّيّ ينطوي على هذا المقطع، وهذا القسم يتمثل في تاءات قبلها ساكن صحيح، كقوله تعالى: (إذ تلقونه بألسنتكم)، وقوله عزّ وجلّ: (فهل تربصون بنا إلاّ إحدى الحسنيين) وقوله جل ثناؤه: (وإن تولوا فإني أخاف عليكم) وما أشبه ذلك، حيث يقرأ هذه التاءات بالتشديد (17).

وأما المقطع السادس؛ ص ح ص ص"فهو من أكثر المقاطع تقييدا، وأقلها وجودا عند من يرون وجوده في اللغة العربية (18)، فهو خاص بالوقف على الكلمات التي تشتمل على المقطع الرابع، يتلوه مقطع قصير تنتهي به الكلمة، ومثاله المقطع الذي تتكون منه صيغه"فاعل" من المضعف؛"شاد" وذلك في حالة الوقف.

ويرى"سعد مصلوح" أن الوقوف على هذا المقطع يجعله من النوع الرابع؛ قال: (وقد رجحت التجارب المعملية التي أجريناها على هذين النوعين من المقاطع، ومقارنتها بالأنواع الأخرى في تكوينات مثل: " سدّ وأسد" أفعل التفضيل"وأسد" الحيوان المعروف"نقول: رجحت هذه التجارب أن ما يميز المقطع ذا الساكن المشدد إنما هو الطول النسبي في الحركة، وزيادة شدّتها ودرجتها، أما طول الساكن الأخير، وهو في المثل /d/ فلا يطرأ عليه تغيير ذو قيمة) (19) ولا يشك في صحة هذا التحليل؛ بل إنّ مطلق الملاحظة تؤكد ذلك، فلا فرق بين وقوفنا على"شاد" ووقوفنا على"شاد"، إذا قلنا: "الحبل زيد شاد" و"البنيان زيد شاد"، هذا إذا وقفنا عليهما وقوفا طبيعيا، و لا نلمس أي تفاوت إلاّ إذا تكلفنا التشديد، والتكلف حالة طارئة؛ ولذا فلا قيمة لهذا المقطع، ولا وجود له في العربية، ولقد أحسن صنعا من أهمله ولم يحتسبه من بنية العربية المقطعية (20)، وما كان لنا أن نذكره مع الإمكانات المقطعية في العربية إلاّ لنختبر وجوده فيها.

في مقابل هذا فإننا تغافلنا ثم عن مقطع آخر جاء به"تمام حسّان" (21)، وهو"ح ص"، ويتمثل هذا المقطع في"أل" التعريف، ومثلها الكلمات التي تبدأ همزة وصل عندما تقع في بداية الكلام.

وعلى الرغم ممّا قيل من ردّ على إمكان وقوع هذا المقطع، استنادا إلى أقوال القدماء التي ترى أنّ الحركة لا تكون قبل الصامت، أو استنادا إلى أنّ هذا المقطع لا يتشكل إلاّ إذا حذفت الهمزة وبقيت حركتها (22) – على الرغم من ذلك فإن هذا المقطع؛"ح ص" يبقى محتملا ومقبولا، فالقضية لا تتعلق بحذف الهمزة، كما أنّها لا تتعلق بأسبقية الصامت على الحركة، و إنما تتعلق بماهيّة همزة الوصل وحقيقة نطقها، على ما سيتّضح.

إنّ الكلمة العربية تحتفظ باستقلالها المقطعي في درج الكلام بصرف النظر عن شكل مقاطعها أو عددها، وهذا الاستقلال لا يتخلف إلاّ في حالة واحدة، وذلك حين

تتـــبع كلمـــة ما بكلمة مبدوءة بهمزة وصل، حينئذ لا بد من اتحاد المقطع الأخير من الكلمة السابقة مع المقطع الأول من الكلمة اللاحقة، وذلك على النحو التالي:

أ – الكلمـــات التـــي تنتهي بمقطع قصير مفتوح؛"ص ح"، مثل: "كتب" و"يكتب"...، يـــتّحد مقطعهـــا الأخير مع مقطع همزة الوصل مشكلا مقطعا قصيرا مغلقا؛"ص ح ص"، مـــثل: " يكتب الوالد "*yak-tu-bul-wa-la-du*"، فالمقطع الثالث؛"*bul*" هو اتحاد المقطع الأخير من"يكتب"؛"*bu*" والمقطع الأول من"الوالد"؛"*al*" (23).

ب – الكلمـــات التـــي تنتهي بمقطع طويل مفتوح؛"ص ح" كالمضارع المعتلّ الآخر غـــير المجزوم، والمضارع المسند إلى ألف الاثنين أو ياء المخاطبة أو واو الجماعة حيـــن يكـــون منصوبا أو مجزوما، يتّحد المقطع الأخير منها مع مقطع همزة الوصل ويقصـــر وجوبـــا؛ قـــال ابن يعيش: (وتقول في المنفصل: يغزو الجيش، ويدعو الله، فحذفـــت الواو للساكنين...، وكذلك"لم يضربا القوم" و"لم يضربوا الآن" و"لم تضربي ابـــنك"، حذفـــت الـــنون للجزم، ثمّ دخل الساكن بعدها من كلمة أخرى فحذفت الألف والـــواو والياء لالتقاء الساكنين وتعذّر الحركة) (24)، أي أنّه يتمّ تشكل مقطع قصير مغلق من المقطعين المتحدين، هكذا:"يغزو الجيش": (*yag-zul-jay-su*) (*yag-zu:+al-jay-su*).

ج – الكلمـــات التـــي تنتهـــي بمقطع قصير مغلق؛"ص ح ص"، مثل: "من" و"عن" و"كـــم"...، والفعـــل المضـــارع المجزوم، ما لم يكن معتلّ الآخر أو مضعفا – يحلّ مقطعهـــا الأخير، ليتّحد صامته الأخير مع مقطع همزة الوصل مشكلا مقطعا قصيرا مغلقا، هكذا: "من البيت" (*min+al-bay-ti*) ⟵ (*mi-nal-bay-ti*) ويلحظ أنّ المقطع الناتج في الأوضاع السابقة مقطع قصير مغلق، بصرف النظر عن نوع المقطع الذي تنتهي به الكلمة الأولى، وعلى ذلك يجوز لنا أن نسميه مقطع الوصل في العربية؛ فلا يتمّ الاتصال المقطعي بين كلمتين إلاّ كان هذا المقطع مرتكز الاتصال.

ويلحـــظ أيضا – أن التتابع المقطعي في الحالة الثانية كان من الممكن أن يقود إلى تولد المقطع الرابع؛"ص ح ص" ولكنّ العربية آثرت التخلص منه، ممّا يدل على قلّة وجـــوده، فـــإذا كـــان هذا المقطع قابلا للتشكّل في درج الكلام بشرط أن يكون متلوّا بصامت مماثل للصامت الذي أغلق به، فإن العربية لم تبق عليه حتّى في ضوء توافر هـــذا الشـــــرط؛ إذ إن مجـــيء المقطـــع الثاني؛ (ص ح) متلوا بكلمة تبدأ بـــ"أل" التعريف، متلوة بصامت من الصوامت الشمسية، يعدّ تحقيقا لظروف تشكّلـــه، مثل: "لـــم يكرما السائـــل"، فالمقطع الـــذي كان ينبغي تحققـــه مقفـــل بصـــوت متبـــوع بمـــثلـــه "*lam-yuk-ri-ma:s-sa:- i-la*" قـــالمقطع الرابع؛"*ma:s*" مقطع طويل مغلق، توافر له شرط تكوينه إذ إن قفلة؛"*s*" يماثل مطلع المقطع التالي له، وعلى الرغم من ذلـــك فإن العربية آثرت تقصير هذا المقطع ليصبح من النوع الثالث؛"*mas*"، وقد شد عـــن ذلـــك قولهم: "حلقتا البطان" (25)، فقد نطقها: "*ha-la-qa-ta:lbi-ta:-ni*" كما أن

العربية عمدت إلى الجئ هذا المقطع بصورة قياسية في الموقع الذي تدخل فيه همزة الاستفهام على الأسماء المعرفة بـ"ال"، وعلى واحد من الأسماء العشرة، هو" يمن" في القسم (26)، وإذا كان شرط تشكل هذا المقطع متحققا في الأسماء التي تبدأ بصوت شمسي، نحو: "الشمس" و"التحول"؟ فإنه لا يتحقق في تلك التي تبدأ بـ "أل" القمرية، نحو. "القمر" و"الفجر"، أو في"أيمن"، أو في"حلقتا البطان".

إن شيوع استخدام هذه الصيغ القياسية؛"أل" التعريف يتلوها اسم معرف مبدوء بحرف قمري، لا يقل عن شيوع استخدام كلمات مثل"شابّ"، التي تشتمل على المقطع الرابع، أو كلمات مثل: "شويبة"، التي تشتمل على المقطع الخامس، وليس استخدام هذه الأخيرة بأول من مجيء بعض القراءات القرآنية بمقطع مماثل بهذا المقطع خارج على شرط وجوده بحسب نظرية القدماء والمحدثين؛ لذلك لا بد من إعادة النظر في ظروف تشكّل هذين المقطعين.

واحسب أن معاينة الخصائص الصوتية للأصوات المشكلة لهذين المقطعين والأصوات المحيطة بهما، من شأنها أن تضع لهما وصفا متقبلا، وتحديدا أكثر مناسبة، وأحسب – أيضا – أن تعليلا ابن جني لمجيء المقطع الخامس في"حلقتا البطان" يعدّ ركيزة رئيسة يعول عليها في هذا الجانب، فابن جني يرى أن هذا المقطع قد بقي في هذه الصيغة؛ لأن اللام حرف خفي يجري مجرى الحرف المدغم في شويبة (27)، فاستمرارية الصوت هي المفصل في هذين المقطعين، وهذا من شأنه أن ينسف غير قليل من الأفكار والتعليلات في هذا السياق.

وإذا أعدنا النظر في كلّ ما نقلناه من شذوذ مقطعي في بعض القراءات القرآنية، أو في بعض العبارات المأثورة، أو في الصيغ القياسية في الاستفهام – وجدنا الأصوات التي جاءت في تكلم المواقع هي من الأصوات الاحتكاكية الرخوة؛ (والرخو هو الذي يجري فيه الصوت، ألا ترى أنك تقول: المس والزش والشح ونحو ذلك، فتمد الصوت جاريا مع السين والشين والحاء) (28).

ولكن ينبغي أن ننبه إلى أن الأصوات المتوسطة بين الشدّة والرخاوة، وهي (ل، ر، م، ن، ع، و، ي)، تأخذ مصاف الأصوات الرخوة في هذا السياق، إذ يلحظ استمرار النفس عند نطقها، ولكن النفس معها يجري على نحو مخصوص، ممّا جعل القدماء يفصلونها عن الأصوات الرخوة (29).

وعلى ذلك فإنّ ما ظنه ابن يعيش – و حليلي من بعده – إشماما في ياء"دويبة" ليس من الإشمام في شيء، بل هو أثر يتبع الأصوات الاحتكاكية عندما تأتي غير متبوعة بحركة، ثمّ إنّ ما قاله ابن يعيش من أنّ الوقف على الصامت يمكّنه ويجري معه النفس لا ينطبق إلا على الأصوات الاحتكاكية حسب، أمّا الأصوات الشديدة فلا يجري معها النفس البتّة؛ (ومعنى الشديد: أنّه الحرف الذي يمنع الصوت من أن يجري فيه، ألا ترى أنّك لو قلت: الحق والشط، ثمّ رمت مدّ صوتك في القاف والطاء لكان ذلك ممتنعا) ؟ (30).

فـــي ضـــوء هذا – أيضا – لم يكن من الشذوذ في شيء كلّ ما جاء في القراءات القرآنية أو الصيغ المرويّة، إذ لم يكن ذلك خارجا على نهج العربية المقطعي، بل كان ممـــاثلا للمواضع التي تأتي فيها المقاطع المماثلة، ولكنّ القوم لم يلحظوا هذا التماثل؛ ولـــذا فـــإنّ المقطعيـــن الرابع؛"ص ح ص"، والخامس؛"ص ح ص ص" يقعان في العربية على النحو التالي:

أ – المقطـــع الـــرابع: يأتي في الوقف، ويأتي في درج الكلام بشرط أن يكون مقفلا بصـــامت ممـــاثل لمطلـــع المقطع اللاحق، مثل: "شابّ"، أو أن يكون مقفلا بصوت احتكاكـــيّ مثل: "حلقتا البطان" و"القمر رأيت؟"، وغالبا ما يجتمع هذان الشرطان مثل "شادّ"، وبابها، و"الله أذن لكم؟"، و"الذكرين حرّم أم الأنثيين؟"...

ب – المقطـــع الخـــامس: يأتـــي في الوقف، ويأتي في درج الكلام بشرط أن يكون الصـــامت الـــذي قبل الأخير صوتا احتكاكيا، وأن يكون الصامت الأخير فيه مماثلا لمطلع المقطع اللاحق، وهذان الشرطان متحققان في كلّ ما جاء في القراءات القرآنية تحققهمـــا في"شويبّة" وبابها... ويمكن القول: إنّ النظام المقطعي في العربية يتصف بأنـــه لا يقبل الجمع بين صامتين في مقطع واحد إلاّ في سياقات صوتية محدودة. كما أنّ المقطع الرابع لا يأتي هو الآخر إلاّ في سياقات محدودة.

وقد اتخذت العربية ثلاثة إجراءات للمحافظة على اتّساقها المقطعي، وللتخلّص من المقاطع قليلة الدوران فيها، وهذه الإجراءات هي:

أ –تقصير الحركة الطويلة، وأحيانا تحوّل إلى صامت؛"همزة قطع".

ب –نقل الحركة في حالة الوقف.

ج – جلـــب همـــــزة الوصـــل فـــي المواضع التي تفتتح فيها الصيغة بمقطع مبدوء بصـــامتين، أو جلـــب حـــركة الـــتخلّص من التقاء الساكنين في درج الكلام، وهذان الإجـــراءان يعـــدّان إجـــراء واحـــدا؛ لأنّ حركة التخلّص هي همزة الوصل على ما سيتضح.

وســـنكتفي في هذا المقام بمعالجة هذا الإجراء؛ لأنّه يتبع على نحو تلقائي صارم، أمّا نقل الحركة فانّ ذلك إجراء جائز لا يضير تركه ولا ينشأ عنه خلل مقطعي، كما أنّ تحويـــل الحركة إلى همزة ليس إجراء لازما أيضا، وأما تقصيرها فقد أشرنا إلى ملابساته سابقا.

ونحـــن لـــن نكتفـــي بمعالجة أهمية همزة الوصل في النظام المقطعيّ حسب، بل ســـنختبر كـــلّ ما يتراءى لنا من الأوهام التي صاحبت درسها، وسنولي عنايتنا لوهم النطق أولا، ولوهم المصطلح ثانيا، ولوهم الكتابة أخيرا، وذلك ضمن تتابعات صوتية محدودة تخصّ هذه الأوهام.

همزة الوصل: اضطراب المقطع ووهم النطق

تقســـم الأصوات في اللغة العربية من حيث طبيعة نطقها إلى صوامت وحركات، ولكـــلّ قســـم منها وظيفة رئيسة على المستوى التمييزي، فالصوامت تتحكم في تمييز

جــذور الصيغ، بحيث يؤدي تغير أي صوت تغيرا فونيميا إلى تغير الجذر كله؛ فـــ "أمل" تختلف عن"عمل"، وهما يختلفان عن"حمل" و"سمل" و"شمل"...

أمّا الحركات فهي تتحكّم في تمييز الاشتقاق والتصريف لهذا الجذور، فـــ"ضرب" تخـــتلف عن"ضرب" و"ضرب" و"ضارب"..... وقد تشرك الصوامت الحركات في هـــذه الوظـــيفة، كمـــا هـــي الحال في حروف الزيادة، كما أنّ الحركات قد تشرك الصوامت في وظيفتها، كما هي الحال في مثل: "البر" و"البر" و"البر".

هذا لا يمنع أن تأتي بعض هذه الأصوات لوظيفة صوتية بحتة، من غير أن يكون لها أي أثر تمييزي، كما هي الحال في تنوين الترنّم، والتنوين الغالي، وفي جلب الهاء في مثل: "عه" و"قه"، في الوقف.

وســـواء اعـــتقدنا أنّ همـــزة الوصل همزة على الحقيقة، كما يشير جل القدماء أم اعـــتقدنا أنهـــا مخففة، كما يشير بعضهم – أيضا – وبصرف النظر عن مجيء هذه الهمـــزة بحـــركة الفـــتح أو الكسر أو الضمّ – فإنّ همزة الوصل في العربية تفارق الصـــوامت والحركات من حيث وظيفتها اللغوية، فهي الصوت الوحيد – بأوضاعها المخـــتلفة – الـــذي ليس له أي أهمية تمييزيّة، فهي لا تعدو أن تكون ركيزة صوتية يستعان بها على اطراد النظام المقطعي، فهي (لاحظّ لها في الكلام أكثر من التوصل إلى التكلم بما بعدها، فإذا وصل إلى ذلك بغيرها فلا وجه لذكرها). (31) وبما أنّه لا قـــيمة لها على المستوى التمييزي فينبغي ألاّ تعدّ فونيما من فونيمات العربية الرئيسة، فهـــي فونيم ثانوي؛ ولذلك فهي صوت قلق مضطرب، تنطق حينا وتختفي حينا آخر، تبعا لطبيعة التشكلات المقطعية.

تتّصـــف البنـــية العربية بأنها لا تبدأ بمقطع مبدوء بصامتين؛"ص ص ..."، فلا وجـــود لمثل هذا المقطع البتّة، ولهذا فقد كانت همزة الوصل مخرجا من هذا الإشكال فعمد العربي إلى المجيء بها ليتمكن من النطق بصيغ يتحقق فيها هذا الإشكال، وهي صـــيغ محـــدودة فـــي العربـــية، تتمثل في الأسماء العشرة، و"أل" التعريف، وصيغ الـــزيادة؛"انفعل" و"افتعل" و"استفعل"....، ومصادر هذه الصيغ، وفعل الأمر منها، وفعـــل الأمـــر من المضارع المبدوء بمقطع من نوع"ص ح ص"، مثل: "يدرس = ادرس"، ما لم يطرأ عليه تغير، مثل: "أكل = يأكل = كل" و"سأل = يسأل =سل"، فإذا كـــان المضارع مبدوءا بمقطع من نوع" ص ح" فإنّ الأمر منه بدون همزة وصل، كمـــا هي الحال في المعتلّ المثال، والمعتلّ الأجوف، والمضعّف، ما لم يفكّ إدغامه، وفي الأمر من صيغ الزيادة، مثل: "تفاعل" و" تفعّل"...

وقـــد سبق القول: إنّ"تمام حسّان" رأى أنّ همزة الوصل هذه تشكل مع الصامت الـــذي يليها مقطعا من نوع خاص هو"ح ص"؛ فعدّها – بذلك – حركة خالصة، وقد يصـــعب علينـــا أن نؤكد هذا؛ ليس بسبب مشكلات التحليل الصوتي حسب، بل لأننا نمـــتلك القـــدرة علـــى نطق همزة الوصل بطرائق شتى، إذ نستطيع أن ننطقها همزة خالصـــة، كما نستطيع أن ننطقها حركة خالصة، بل بوسعنا أن نأتي بها بين الصامت والحركة.

وعودتـــنا إلى وصف القدماء لهذه الهمزة لا تحل شيئا من هذا الإشكال، فإذا كان المـــبرد – مثلا – يصفها بأنها همزة على الحقيقة (32)، فإنّ الفرّاء – مثلا مقابلا – يصفها بأنها مخففة (33).

غير أنّ معاينة سلوكها ترجّح ما ذهب إليه"تمام حسّان"، فهي الصوت الوحيد في العربـــية الذي لا يمكن أن يستغني عن صامت يليه في تشكّله المقطعي؛ فهي لا تقع إلاّ في مقطع مقفل، فلا تقوم بذاتها، ولا يمكن أن تكون قفلا لمقطع، ثمّ إنّ مجيء هذه الهمـــزة حركة خالصة في درج الكلام؛ كما هي الحال في مثل"الله؟" يرجّح ذلك؛ فلو كانـــت همـــزة على الحقيقة، وكان ثبوتها هنا للتمييز بين الخبر والاستفهام لكان من الأولى أن تثبت كما هي؛"أألله"، لتكون بذلك أكثر تمييزا.

علـــى أنّ هـــذا المقطع؛"ح ص" لا يثير إشكالا بمفرده، ولكنّ الإشكال يتولد حين تدخـــل"أل" التعريف على الأسماء المبدوءة بهمزة وصل، حينئذ تصبح الكلمة مبدوءة بهمـــزة وصل، يليها صامت، تليه همزة وصل أخرى، يليها صامت آخر، كما يظهر في:

"الـــ+ استقبال= الاستقبال"، و"الـــ + اسم= الاسم".

ولكـــي نقـــف علـــى التشكّل المقطعي في هذه الصيغ ينبغي أن نقف على طرائق نطقها، فالتشكّل المقطعي يبنى على النطق، ولا يبنى على الرسم والكتابة.

لـــم يتطرّق القدماء لوصف نطق مثل هذه الصيغ وصفا مقصودا، إلاّ ما كان من ذكـــرهم العارض لوضع مشابه في مثل"الحمر" (34) بعد حذف الهمزة ونقل الحركة من"الأحمر"، ولكنّهم لم ينسوا التقنين لأوضاع ثبوت همزة الوصل أو حذفها.

إنّ مـــراجعة نطـــق هذه الصيغ في أوساط المثقفين، وبخاصّة المتخصصون في العربـــية، تبيّـــن أنّهـــم ينطقونها على نحو لا يختلف عن نطقهم للصيغ غير المبدوءة بهمزة وصل عند دخول"أل" التعريف عليها، مثل: "الرجل" و"البيت".

غـــير أنّ فحص هذه الصيغ في المواقع المختلفة في ضوء كلمة يتيمة جاءت في الذكـــر الحكـــيم، وأخرى مقاربة جاءت في قراءة قرآنية، وتأمل تنظير القدماء لهذه الهمـــزة – فيه ما يؤكد أنّ نطق"أل" التعريف مع هذه الصيغ ليس مماثلا لنطقها مع الأسماء غير المبدوءة بهمزة وصل قبل تعريفها وبيان ذلك:

أولا: إنّ مقابلـــة"أل" التعريف في الأسماء غير المبدوءة بهمزة وصل بتلك التي في الأسماء المبدوءة بها، تؤكد أنّ بينهما اختلافا بيّنا من حيث الأهمية الصوتية، فالأولى تثبت في بداية الكلام وفي درجة حين تسبق بساكن، أمّا الثانية فليس لها أي وجود إلاّ في الرسم؛ وبمعنى آخر: إنّ"أل" التعريف في الحالة الأولى في مثل: "الرجل" تتكوّن مـــن همـــزة وصل ولام، وقد تسقط الهمزة في بعض المواقع، وأمّا"أل" التعريف في الحالـــة الثانـــية في مثل: "الاستقبال" فهي لا تتكوّن نطقا إلاّ من لام مكسورة وجوبا، بأثـــر من همزة الوصل التي كان الاسم مبدوءا بها قبل التعريف؛ فالأولى تنطق" ål" والثانية تنطق"li". وهذا ما يتّضح من الموازنات التالية:

1 – حين تأتي الكلمات المعرّفة بـــ"أل" في درج الكلام مسبوقة بحركة، أي مسبوقة بكلمة تنتهي بمقطع من نوع"ص ح"، أو"ص ح"، وهذا الأخير يعود ليصبح مقطعا قصـــيرا في درج الكلام ــ إلاّ ما سبق بيانه ــ في هذه الحالة يكون التشكل المقطعي على النحو التالي:

المجموعـــة الأولى : الكلمات التي لم تكن تبدأ بهمزة وصل قبل تعريفها، مثل:"قال الولد"، و" الطالبان لم يدرسا الكتاب،" و" كالبيت" .

المجموعـــة الثانـــية: وتمـــثلها الكلمات التي تبدأ بهمزة وصل قبل تعريفها، مثل: " الطالب كتب الاسم"، و" الطالبان درسا الاشتغال،" و"للاسم".

فـــي المجموعـــة الأولىتسقط همزة الوصل؛ لأنه لم يعد هناك حاجة لنطقها حيث سبقت بحركة؛ ولذلك يتشكل مقطع من نوع"ص ح ص" بين الكلمة المبدوءة بـــ"ال" و الكلمة السابقة، هكذا:

(1) قال الولد: (*qa:-lal-wa-la-du*) ← (*qa:-la-al-wa-la-du*)

(2) لم يدرسا الكتاب(*lam-yad-ru-sal-ki-ta:-ba*) ← (*lam+yad-ru-sa:+al-ki-ta:-ba*)

(3) كالبيت: (*kal-bay-ti*) ← (*ka+al-bay-ti*)

أما في المجموعة الثانية، فمع أن همزة الوصل الأولى تسقط، إلا أنها تسقط لعلّـــة غـــير العلـــة السابقة، في الاتجاه إذ لم يعد هناك حاجة إلى نطقها؛ ليس لأن الحرف الســـابق لها جاء متحركا، بل لأن الحرف الذي يليها، و هو"اللام"، قد تحرك وجوبا، يؤكد هذا أنها لا تتحد مع الصوت السابق مقطعيا، بل تحافظ على استقلالها، و لايمتد أثر المقطع السابق إليها، على النحو التالي:

(1) كتب الاسم: (*ka-ta-ba-lis-ma*) ← (*ka-ta-ba+lis-ma*)

(2) درسا الاشتغال = (*da-ra-sa:-liš-ti-ga:-la*) ← (*da-ra-sa:+lis-ti-ga:-la*)

(3) كالاشتغال =(*ka-lis-ti-ga:-li*) ← (*ka+lis-ti-ga:-li*)

وننبه إلى أننا لم ننطق الأسماء المعرفة مسبوقة بحركة، بل بلام مكسورة حسب، وهـــذا ما سيتأكد لاحقا، وننبه ــ إلى أن المقطع الطويل المفتوح في"درسا" لا يقصر بعـــد أن تتـــبعه هذه الصيغ، ومن الخطأ أن ينطق على نحو مماثل لنقطة في"درسا التصـــغير". هـــذا الاستقلال المقطعي يؤكد أنه ليس هناك أي أثر للصوت السابق في سقوط الهمزة السابقة على"ال" التعريف في هذه المجموعة.

وعلى الرغم من ذلك فإن قسما كبيرا من المتخصصين ينطقون التتابعات الصوتية في المجموعة الثانية على نحو مطابق لنطقهم إياها في المجموعة الأولى، فيقولون: (*ka-is-ti-ga-li*) و (*da-ra-sal-is-ti-ga:-la*) و (*ka-ta-bal-is-ma*)، هذا النطق خطأ، وأن الـــنطق الـــذي وصفناه هو الصواب لا غير، وهذا ما يؤكده النص القرآني الذي

حفــظ حفظا صوتيا؛ ففي قوله تعالى: (بئس الاسم الفسوق) [الحجرات: 11] تحتفظ (بئس) باستقلالها المقطعي، وتحتفظ (الاسم) هي الأخرى باستقلالها المقطعي، دون أن يكون لهمزة الوصل قبل اللام أي أثر، وإنما يؤتى بلام مكسورة، هكذا: " *bi-sa-lis-mu* "، ولم تقرأ الآية على غير هذا الوجه.

2 –حيــن تأتــي الكلمــة المعرّفة بـــ"أل" مسبوقة بصوت صامت، أي بكلمة تنتهي بمقطــع مقفل، فإن التشكل المقطعي يكون على النحو التالي: المجموعة الأولى، مثل: كتبــت البنــت، ودخلت البيت. والمجموعة الثانية، مثل البنت/كتبت الاسم، ودرست الأشغال.

المجموعة الأولى: تتخذ تشكلا مقطعيا واحدا في موقع"أل" التعريف، فيتم الاتحاد بين المقطــع الأخــير من الكلمة الأولى والمقطع الأول من الكلمة الثانية؛ ليتشكل مقطع قصير مغلق"ص ح ص" نواته حركة التخلّص من التقاء الساكنين، كما يقول القدماء، وهي، لدى، همزة الوصل ذاتها، على ما سيأتي البيان، والتشكل المقطعي الناشئ هو:

ـ كتبت البنت =(*ka-ta-bat-+al-bin-tu*) ⟵ (*ka-ta-ba-til-bin-tu*)

ـ دخلت البيت =(*da-ha-lat+al-bay-ta*) ⟵ (*da-ha-la-til-bay-ta*).

أما المجموعة الثانية: فثمّ ثلاث طرائق لنطقها:

الطريقة الأولى: كسر التاء مع الابقاء على همزة الوصل الثانية في مقطع مستقل، هكذا: البيت/ كتبت الاسم = (*ka-ta-ba-til-is-ma*)

_ ودّرست الاشتغال = (*da-ra-sa-til-is-ti-ga:-la*).

الطــريقة الثانية: كسر التاء والاحتفاظ بها في مقطع مستقل، هكذا: البنت/ كتبت الاسم = (*ka-ta-ba-ti-lis-ma*) _ ودّرست الاشتغال = (*da-ra-sa-ti-lis-ti-ga:-la*).

والطــريقة الأولى هي المطردة في هذا العصر فهي تنسجم مع المقابلات السابقة، حين تسبق لام التعريف بمقطع مفتوح، ومع ذلك فإنّ هاتين الطريقتين خاطئتان؛ فليس هــناك ما يدعو إلى كسر التاء، أي الإبقاء على همزة الوصل الأولى؛ لأنّ الصامت الذي يليها؛"اللام" ينبغي أن يكسر وجوبا بسبب همزة الوصل الثانية، وليس هناك ما يدعــو إلى تسكين الأم وفصلها عن همزة الوصل اللاحقة؛ لأنّ ذلك يعد خروجا على ما ثبت في القرآن الكريم، ولو سبق لام التعريف بحرف متحرك يوجب تسكينها، لكان من الأولى أن تسكن وهي مسبوقة بحركة أصلية في الآية القرآنية، فضلا عن هذا كله فــإنّ هذيــن التشــكّلين شاذان نافران عن التشكلات المقطعية العربية؛ ذلك أن عدد المقــاطع المشكلة للكلمات المتجاورة لا يمكن أن يزيد، بعد اتصالها، على عددها قبل هذا الاتصال، فإما أن يبقى كما هو، وإما أن يقل، أما أن يزيد مقطعا، كما هو واضح فــي التحلــيل أعلاه، فهذا ما لا مثيل له في العربية، ثمّ إنّ"أل" التعريف لا يمكن أن تنفصــل مقطعيا عن الكلمة التي بعدها، وفقا للطريقة الأولى، ولا فائدة من كسر التاء

وفقـا للطريقة الثانية؛ لأنّ حركة التخلص من التقاء السواكن لا تكون إلا نواة مقطع مقفل في العربية.

وعلى ذلك فإن الطريقة الثالثة هي الطريقة الصحيحة، وهي تتمثل في احتفاظ كل كلمة باستقلالها المقطعي كما كانت قبل التجاور، وذلك على النحو التالي:

البنت/كتبت الاسم= (ka-ta-bat-lis-ma) وٌدرست الاشتغال=(da-ra-sat-lis-ti-ga:-la)

وإذا كـان الذكـر الحكيم قد وجه القول في طريقة نطق اللام الداخلة على همزة الوصـل المسـبوقة بمتحرك، فإنّ مجيء قراءة قرآنية بنقل حركة همزة القطع، بعد حذفهـا، إلـى لام التعريف، يرجح القول في هذا الجانب، إذ إنّ الصيغة – حينئذ – تصبح مماثلة تمام المماثلة للصيغ المبدوءة بهمزة وصل أصلا، قال ابن مجاهد: (وقرأ نـافع وأبو عمرو: (عادا لولى) موصولة مد غمة) (35) وذلك من قوله تعالى: (وأنه أهلك عادا الأولى). فقراءتهما أبقت على انفصال مقاطع الصيغتين هكذا:

عادا لولى: (a:-dal-lu:-la) ⟵ (a:-dan + lu:-la) ولـم يقـرأ أي قـارئ هذه الصـيغة، بعـد نقل الحركة، على نحو مماثل لنطقها في هذه الأيام، أي بالإبقاء على همـزة الوصل الأولى، إذ لو أبقي عليها لقرئت هكذا (a:danilu:la) ، وهذا ما لم يرد حتى في شواذ القراءات، وجليّ أن "الأولى" بعد نقل الحركة تماثل "الاسم"، من حيث تحرك اللام في كل منهما، واستغناؤهما عن همزة الوصل السابقة.

3 – والموازنـة الثالـثة الأخيرة تقوم بين هاتين المجموعتين حين تقع ألفاظهما في بداية الكلام، وهي تشبه الموازنة السابقة، ويكون التشكل المقطعي على النحو التالي:

المجموعـة الأولـى: الولـد، والشـمس، والبنت... والمجموعة الثانية: الاسم، والاشتغال، والاستقبال...

لقد بينت الموازنات السابقة أنّ "اللام" في صيغ المجموعة الأولى تثبت قفلا لمقطع تكـون نواته همزة الوصل السابقة، كما بينت تلكم الموازنات أنّ اللام في المجموعة الثانية تتخلى عن همزة الوصل السابقة، حيث تسقط هذه الهمزة، ثم تشكل اللام مطلعا لمقطع نواته همزة الوصل الثانية. ومن هنا فإنّ الصيغ في المجموعة الأولى يجب أن يؤتى فيها همزة الوصل، هكذا:

"*al-wa-la-du*" و "*as-sam-su*" و "*al-bin-tu*".

أما صيغ المجموعة الثانية فيجب أن تنطق مبدوءة بلام تتبعها كسرة، بإسقاط همزة الوصل السابقة؛ لأنّ سبب المجيء بها قد زال، فهمزة الوصل التي كانت بداية الاسم قـبل تعريفه أدت مفعولها المقطعي، وجعلت اللام تنطق مكسورة، وبهذا لم يعد هناك حاجة لجلب همزة وصل قبل لام التعريف، وعلى ذلك فإن نطق تلكم الصيغ ينبغي أن يكون على النحو التالي:

"الاسم: *lis-mu*" و "الاشتغال: *lis-ti-ga-lu*" و "الاستقبال: *lis-tiq-ba:-lu*"

وقـد يحسـن أن نختـبر التشكّل المقطعي الناتج عن جلب همزة الوصل قبل هذه الصيغ، فجلبها يؤدي إلى واحد من التتابعين التاليين:

أ – المجـــيء بها في مقطع مستقل، هكذا: "*a-lis-mu*"، أي بمقطع يتكون من حركة، وهو بحسب رأي من يعدها صامتا يكون مكونا من صامت وحركة: هكذا"*a-lis-mu*" والمجـــيء بهـــا في مقطع مستقل ضرب من العبث غير المسوّغ؛ لأنها لا تؤدي أثرا البـــتّة؛ فهمـــزة الوصـــل يؤتي بها للتمكن من النطق بالساكن الذي يليها؛ ولذلك من الواجـــب وجوبـــا لا مداخلـــة فـــيه أن تتحد مع هذا الصامت في المقطع، وإلاّ كان استحضارها ضربا من العبث.

ب – إنّ إخفاق التتابع السابق يقود إلى عرض تتابع آخر، يتمثل في دمج مقطع همزة الوصـــل مع اللام، وهنا نتساءل عن طبيعة التشكل المقطعي الناتج: أتفصل اللام عن المقطع اللاحق، هكذا: "*al-is-mu*" أم تتخذ معه، هكذا: "*alis-mu*" ؟ من الواضح البين أن التشكـــل الأول متكلف يتـــأنى في النطق التلقائي، وهو يتأنى لأولئك الذين يأخذهم الوهـــم فيحاولون إظهار الحركة على نحو تحكمي، ظنا منهم أنهم يميزون بين همزة الوصل وهمزة القطع، وهذا التكلف مرفوض؛ لأن"أل" التعريف لا تنفصل عن الاسم الـــذي تدخـــل عليه، ومن الواضح البين أن التشكل الثاني هو التشكل المطرد في هذه الأيام، وهو تشكل خاطئ، فلا وجود لهذا المقطع"*alis*"؛"ح ص ح ص" في العربية، وهو عند من يعدون همزة الوصل صامتا يكون هكذا: "*alis*" ؛" ص ح ص ح ص" وهذا الآخر غير موجود.

لهـــذا كلـــه، واســـتنادا إلى الموازنات التي سبقت فإن النطق المقبول، بل الواجب للأســـماء المعـــرفة المـــبدوءة بهمزة وصل قبل تعريفها، يكون بكسر لام التعريف بصـــرف النظر عن مواقع هذه الكلمات سواء أكانت في درج الكلام؛ مسبوقة بمقطع مفـــتوح أو مقفل، أم كانت في بدايته، فهذه الصيغ تحتفظ باستقلالها المقطعي، وتحفظ للصيغ التي تسبقها استقلالها.

ثانـــيا: إن الوصـــف الـــذي نقترفه لنطق تلكم الصيغ لا يتأكد في الموازنات السابقة حســـب، بل يجد مستندا له في التراث اللغوي التنظيري، فتقنين القدماء لهمزة الوصل يعـــزز هـــذا الوصـــف ويؤكده، فثم توافق مطرد في تقنينهم، يؤكد أن وظيفة همزة الوصـــل وظـــيفة صوتية محضة، يؤتي بها للتخلص من البدء بالساكن، غير أنهم لا يـــنفكّون يلحون على وجوب إسقاطها إذا زال سبب المجيء بها يقول المبرد: (وإنما دخلت هذه الألف لسكون ما بعدها، لأنك لا تقدر على أن تبتدئ بالساكن، فإذا وصلت إلـــى الـــتكلم بما بعدها سقطت، وإنما تصل إلى ذلك بحركة تلقى عليه، أو يكون قبل الألـــف كـــلام فيتصـــل بـــه مـــا بعدها فإذا وصل إليه فلا معنى لها) (36)، وقال: (...وكذلـــك إن تحـــرك الحرف الذي بعدها لعلّة توجب ذلك سقطت الألف للاستغناء عنها بتحريك ما بعدها؛ لأن ابتداءه ممكن، فإنما تدخل في الكلام للضرورة إليها) (37) وقـــال ابن يعيش: (قال من ذلك الابن والاسم والانطلاق والاستغفار، ويريد: وممّا حـــرك الأول فـــيه للساكن بعده بالكسر؛ وذلك أن الأول من ابن واسم ساكن، ودخلت همـــزة الوصل توصيلا إلى النطق بالساكن فلما دخلت عليه لأم التعريف استغنى عن همزة الوصل فحذفوها فالتلقى ساكنان؛ اللام التي للتعريف وفاء الكلمة، فحركت اللام

بالكسر، وكذلك الانطلاق والاستغفار) (38) ومع أن ابن يعيش لم يشر إلى همزة"أل" فإن كسر اللام يعني بداهة أنها لم تعد بحاجة إلى همزة الوصل قبلها؛ لأن الإبقاء على هــذه يشكل مقطعا مرفوضا لا يمكن أن يقع في العربية، وهو ما أشرنا إليه قبلا في مــثل"الاســم= alismu" بنطق السين مع مقطع اللامن، وإلا احتاجت مرة ثانية إلى همــزة وصل، و الإبقاء على هذه لحن كما ينص على ذلك الزمخشري وابن يعيش (39).

ولســت هــنا بحاجــة إلى القول: إن مضمون ما قاله المبرّد يتوارد عليه كل من يــتحدث عن همزة الوصل من القدماء، ولست بحاجة ــ أيضا ــ إلى القول: إن لام الــتعريف فــي مــثل هذه الصيغ تلقى عليها الكسرة التالية؛" الهمزة"، وفي المواقع جمــيعها، وقــد جــاء ذلــك مؤكدا في الذكر الحكيم، غير أن القدماء لم يتنبهوا إلى خصوصــية هــذه الصــيغ ولم يميزوها على مستوى تنظيرهم، فجاء كلامهم عليها بصورة عارضة لا تتبين إلا بعد تريث.

إن إغفال القدماء لخصوصية هذه الصيغ من جانب، ووهم الكتابة من جانب آخر، أدى إلــى القــياس الخاطئ في نطقها، وساعد على ذلك قلة استخدامها، فإذا ما عددنا النص القرآني ممثلا للواقع اللغوي وجدنا أن الاسم المعرّف غير المبدوء بهمزة وصل قــبل تعــريفه، بتردد في الذكر الحكيم بمعدل ثلاث مرات ــ على الأقل – في الآية الواحــدة، في حين لم يرد الاسم المبدوء بهمزة وصل معرفا بــ"ال" غير مرة واحدة في القرآن كله.

وتأسيســا علــى هذا كله فإن هذه الصيغ تحتفظ باستقلالها المقطعي ولا تتأثر بما يسبقها، وتبدأ دائما بمقطع مطلعه اللأم ونواته همزة الوصل التي كانت قبل التعريف، أي يــبدأ بلام مكسورة؛"li" بصرف النظر عن موقعه، فينطق على نحو مماثل تماما لــنطق عــوام الناس لهذه الصيغ؛ فهم يقولون: "listiqba:l"، ولا يقال هاهنا: إنّ ذلك يؤدي إلى اختلاط الاسم المعرف بمقابله غير المعرف حين تدخل عليه لام الجر؛ ليس لآن الكلمــات لا تقوم إلا في سياقات لغوية حسب، بل لآن التصرف الإعرابي يحول دون ذلــك اللــبس، فهذه الصيغ كلها صيغ مصرفة، تنوّن في حالة الجر، ولا تنوّن وهــي معرفة. فضلا عن ذلك فنحن نتحدّث عن مستوى النطق، ولا ندعو إلى تعديل الكتابة، ولكن ينبغي أن نتخلّص من وهم الكتابة في توجيه نطق هذه الصيغ.

وإذا كــنا نعــتقد أن نطــق العوام لهذه الصيغ هو النطق الصحيح المماثل للنطق الفصــيح، فقــد يحســن أن نلقي ضوءا على مسالك"أل" التعريف في اللغة العامية، ونتحدث في هذا المقام عن عاميات مخصوصة، في الأردن وفلسطين، فهده العاميات تأتــي بـــــ"أل" الــتعريف مع الأسماء غير المبدوءة بهمزة وصل على نحو يطابق مقطعيا صورتها في الفصيحة، فيقولون: "الولد *ilwalad*" و"الباب: *ilba:b*"، بصرف الــنظر عن اختلاف همزة الوصل، ولكن هذه العاميات لا تأتي هذه الهمزة في كل ما يــنطق فيها مبدوءا بهمزة وصل، مثل: قاعة"لستقبال""*listiqba:l*" و" لسم = *lisim*" غــير أنّ هذا المسلك لا يقتصر على الأسماء المبدوءة بهمزة وصل في العربية، بل

يتجاوز ذلك إلى غير قليل من الصيغ التي تبدأ بهمزة قطع في الفصيحة، مثل"أحمر" وأخضــر" و"ألواح"وأفراح"، فيقولون عند تعريف هذه الصيغ: "لحمر : "*lihmar*"، لخضر *lihdar*"، و"للواح: *lilwa:h*، و" لفراح: *lifra:h*".

بــل إنّ هــذه العامــيات تتمادى أكثر من ذلك فتنحو هذا المنحى في صيغ لا تبدأ بهمــزة في الفصيحة، فتأتي بها بعد تعريفها على نحو مماثل للصيغ السابقة، فيقولون بعد تعريف كلمات مثل"حمار" و"كتاب" –: *lihma:r*"و"*likta:b*".

هذا الصنيع قد يبدو – في ظاهرة – تخليطا غير منتظم، ولكن تأمله يؤكد أنه ليس من التخليط في شيء، بل هو اتساق لغوي عجيب؛ ذلك أنّ الذين يسلكون هذا المسلك فــي نطق هذه الصيغ إنّما سلكوه لأنهم ينطقون تلكم الصيغ مبدوءة بهمزة وصل قبل الــتعريف؛ فهــم يقولون: "احمر: *ihmar*" و"الواح: *ilwa:h*" بدلا من"أحمر و"ألواح. ويقولون:" اكتاب: *ikta:b*، و"احمار: *ihma:r*، بدلا من"كتاب" و"حمار".

يعــزّز هذا الاتساق أنّ الذين ينطقون هذه الصيغ غير مبدوءة بهمزة وصل يأتون بهــا، بعد تعريفها، على نحو منسجم مع الفصيحة، مماثل لنطق"الوالد" و"البيت" في النســق المقطعي، فالذين يقولون: "حمار" و"حصان" يقولون على نحو متسق: الحمار *alhuma:r*." و الحصــــان = *alhusa:n*"، ولكــنهم لا يقولــون ابدا" *lihma:r*" مثل السابقين، كما أنّ أولئك لا يقولون: *alhuma:r* مثل هؤلاء.

فهل يقال في هذا المقام: إنّ اللهجات العامية قد حافظت على شيء من الفصيحة لم يتأت لدارسيها الحفاظ عليه؟

وهم المصطلح: همزة الوصل وحركة التخلّص من التقاء الساكنين

لقد قلنا سابقا إنّ همزة الوصل هي الركيزة الرئيسية للتخلّص من التقاء الساكنين، إنّ في بداية الكلام وإنّ في درجة، وأشرنا إلى أنّ اللغويين يذهبون إلى أنّه لا يستعان بهــذه الهمزة إلاّ في بداية الكلام، أمّا في درجة فهم يرون أنّها تحذف ويجاء بحركة للــتخلص مــن التقاء الساكنين، ما لم يكن المقطع السابق مقطعا مفتوحا، حيث يكتفي بحذفها.

ولــربما دفعهــم إلى هذا التفسير اعتقادهم أنّ همزة الوصل صوت صامت، وأنّ حذفهــا يستوجب حذف حركتها؛ لأنّ الحركة لا تقوم دون صامت، وأنها تكون بعده، وربما دفعهم إليه أنهم وجدوها محذوفة حين تسبق بمقطع مفتوح.

إنّ فحــص مجــاري هــذه الحركة يؤكد أنه ليس هناك ما يدعو إلى هذا الإجراء المــزدوج، المتمــثل فــي إسقاط همزة الوصل ثم المجيء بحركة التخلّص من التقاء الساكنين.

إنّ حــركة الــتخلّص هــي همزة الوصل ذاتها، ولا فرق. وعند من يصرّ على صــامتية همــزة الوصــل فإنّ حركة التخلّص تكون حركة همزة الوصل بعد حذف الهمزة وبقاء حركتها.

يؤكــد هــذا أن التقاء الساكنين في درج الكلام يأتي عندما تقع كلمة منتهية بمقطع مقفــل تتبعها كلمة مبدوءة بهمزة الوصل، ثم إن مقابلة مسالك همزة الوصل في هذه المواقع تثبت أنها توازي المسالك التي تأخذها في بداية الكلام من حيث طبيعة نطقها، ما لم يطرأ عارض صوتي.

فالقدماء يجمعون على أن الكسرة هي الأصل في التخلص من التقاء الساكنين (40) وفـــي مقـــابل ذلك يجمعون ــ أيضا ــ على أن الأصل في همزة الوصل أن تكون مكسورة (41).

إجماعهم الأول يعّولون في تأكيده على تعليلات منطقية كثيرة، أمّا إجماعهم الثاني فيعوّلون في تأكيده على تعليلات استقرائية؛ إذ إنّ الصيغ التي ترد فيها همزة الوصل تكـــون بكســـر هـــذه الهمـــزة فـــي مجملها، كما هي الحال في صيغ الزيادة و مصــــادرها، و الأسماء العشرة خلا "ايمن"، وثم لغة بكسرها أيضا (42) ، و لا تأتي همـــزة الوصل فتحة إلاّ مع لام التعريف و" ايمن" ، كما أنّها لا تأتي مضمومة إلا في فعل الآمر من الأفعال المضمومة العين في المضارع، عندما يكون فعل الأمر بحاجة إلـــى همزة وصل، وفي الماضي المبني للمجهول، هذا يعني أن حركة التخلص التي قـــال بها القدماء كان الأصل فيها أن تكون كسرة ليس لتكلم العلل التي قالوا بها، بل كان ذلك انعكاسا واقعيا لعلاقتها بهمزة الوصل في الأوضاع، المقابلة، ولكننا لا نقول: إن الكسرة هي الأصل في الموضع الذي يلتقي فيه صامتان، بل نقول: إن الأصل في ذلـــك أن تكـــون هذه الحركة مماثلة لصوت همزة الوصل قبل التقاء الصيغتين، فإن كانت كسرة فالكسرة هي الأصل، وإن كانت فتحة فالفتحة، وإن كانت ضمة فالضمة.

ولربما زاد من تعميق اعتقاد القدماء أن الكسرة هي الأصل في التخلص من التقاء الســـاكنين أنهم وجدوا الصامت الذي يسبق "أل" التعريف يكسر ولا يفتح، على الرغم مـــن أن همـــزة لام الـــتعريف مفتوحة، والصيغ المعرفة تكثر في الكلام كثرة بالغة تطغـــى علـــى الصيغ الأخر. في ضوء هذا قد يحسن أن نختبر المواضيع التي تأتي فيها حركة التخلص؛ لنستظهر علاقتها بهمزة الوصل، وهذه المواضع هي:

(1) – إن لام التعريف تكسر عندما تدخل على الأسماء العشرة، عدا "ايمن"، أو على مصـــادر الأفعال التي تبدأ بهمزة وصل؛ لآن همزة الوصل في أصل هذه الأسماء؛ قبل تعريفها، كانت كسرة، فليس هناك حذف للهمزة، وكسرة اللام هي همزة الوصل ذاتها.

(2) – الكلمـــات المخـــتومة بمقطع مقفل، التي تسبق" أل" التعريف كلمات محدودة، كـــان ينبغـــي أن تتخذ الفتحة حركة لصامتها الأخير، ولكنها تحولت إلى كسرة لعلل صوتية، فهذه الكلمات تنتظم في مجموعات هي:

أ ــ تـــاء التأنيـــث: وكان ينبغي أن تفتح عندما تلحقها صيغ معرفة بـــ" أل"، ولكنها كســـرت؛ لـــيس لآن همـــزة الوصل قد حذفت وجئ بالكسرة، بل جاءت الكسرة لعلة صـــوتية محضة؛ لمخالفة الفتحة التي تسبقها، فتاء التأنيث لا تأتي إلا مسبوقة بفتحة،

ومما يؤكد فاعلية تجاور الحركات وتأثير بعضها في بعض، ما نجده في حركة ضمائر الجمع "هم وأنتم" و"لكم، وعليهم، وعليكم"...، وإذ نتخذ القراءات القرآنية موجها نطقا وتفسيرا، فإن قراءة القراء تؤكد أن الذي يتحكم في حركة الميم عندما تتلوها همزة لام التعريف هو الإيقاع الداخلي لهذه الصيغ، دون التفات إلى "أل" التعريف، أشار إلى ذلك ابن مجاهد على امتداد خمس صفحات، ومن ذلك قوله: (فإذا لقي الميم حرف ساكن اختلفوا، فكان عاصم ونافع وابن كثير وابن عامر يمضون على كسر الهاء ويضمون الميم إذا لقيها ساكن [يقصد أنهم ينطقونها كذلك ولو وليها متحرك] مثل قوله (عليهم الذلة) ... وكان أبو عمر ويكسر الهاء أيضا ويكسر الميم، فيقول: (عليهم الذلة) ... وكان حمزة و الكسائي يضمان الميم والهاء معا فيقولان: (عليهم الذلة) ... وكل هذا الاختلاف في كسر الهاء وضمها إنما هو الهاء التي قبلها كسرة أو ياء ساكنة، فإذا جاوزت هذين لم يكن في الهاء إلا الضم. وإذا لم يكن قبل الميم هاء قبلها كسرة أو ياء ساكنة، لم يجز فيها إلا الضم أو التسكين) (43) ثم يمضي في التعليل فيقول: (وأما من ترك الهاء مكسورة وضم الميم عند لقائها الساكن فلأن الميم لا بد من حركتها للساكن الذي لقيها فردت ــ لما احتيج إلى حركتها ــ إلى أصل قد كان لها وهو الضم ...، والذين كسروا الميم للساكن الذي لقيها، والهاء مكسورة، فإنهم أتبعوا الكسر الكسر...) (44).

هذا يعني أن تجاور الحركات هو الذي تحكم في توجيهها، وهذا ما حدث في حركة تاء التأنيث الواقعة قبل" أل".

ب ــ كلمات مبنية على السكون؛ أسماء وحروف، من مثل"كم" و"عن" و"من" ...، ويلحظ أن الحركة التي تسبق الصامت الأخير هي الفتحة، وهي بذلك تماثل تاء التأنيث في قصد المخالفة، يؤكد هذا ما تراءى للقدماء شاذا، وهو"من القوم" (45)، حيث فتحت النون ولم تكسر، فهي في هذا الموقع ــ خلافا للقدماء ــ جاءت على الأصل، ولم تغير، لأن الصامت الأخير لم يكن مسبوقا بفتحة، وتم لهجة أثرت كسرها في هذا الموقع (46)، ليس لأن الكسر هو الأصل، بل لقصد المماثلة.

ج ــ أفعال مجزومة: ويلحظ أن حركة عين المضارع يغلب عليها الفتح فبابا" فرح يفرح" و"فتح يفتح" أكثر اطرادا في العربية من حيث عدد النظائر من جملة الأبواب الأخرى مجتمعة، وهي أبواب: "ضرب بضرب" و"حسب يحسب" و"نصر ينصر" و "كرم يكرم"؛ ولذا فإن كسر آخر المضارع المجزوم أو الأمر عندما تليه"أل" التعريف يعد من باب المخالفة، كما هي حال تاء التأنيث، فطردوا الباب على وتيرة واحدة في الأبواب الأخرى، فضلا عن أنّ قصد المخالفة متحقق حين تكون عين الفعل مضمومة.

(3) ــ إن مجيء الصيغ المذكورة في المجموعات السابقة متبوعة بهمزة وصل غير التي في"أل" التعريف يكون بحركة الكسر نحو: " من ابنك" و"لو استطاعوا" و "قالت استقبل" و"من اثنين" (47)، وهي همزة الوصل ذاتها.

(4) ـــ يؤكد هذا كله ما جاء من موقف القراء في اختلافاتهم بين الضم والسكر عندما تتبع هذه الصيغ بفعل أمر من مضارع مضموم العين، أو بفعل ماضي مبني للمجهول من صيغ الزيادة التي تبدأ بهمزة وصل، قال ابن مجاهد: (واختلفوا في ضم النون في قولــه: "فمــن اضــطر" وأخواتها، فقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر و الكسائي (فمن اضطر) و(أن اقتلوا) و (أو اخرجوا) [النساء66] (ولقد استهزئ) [الأنعام: 10والرعد: 32 والأنبــياء: 41] و(قالت أخرج) [يوسف: 31] و (قل أدعو الله أو أدعو الرحمن) [الإســراء: 110] وما كان مثله يضم ذلك كله ... وكان عاصم وحمزة يكسران ذلك كله لالتقاء الساكنين) (48).

وقــد حــاول ســيبويه، وتــبعه الــنحاة، تعليل هذه الضمة مستنــدا إلى تجاور الحركات، غير أنه أعرض عن تعليل الكسر، لاعتقاده أنه الأصل في التخلص مــن التقاء الساكنين (49).

وعلــى الرغم من صحة ما قاله سيبويه، فاحسب أن الضم لم يكن بحاجة إلى هذا التعلــيل؛ لأنه هو الأصل في هذه المواضع، وإلا لما قرأ به خمسة من السبعة، فألف الوصل كانت مضمومة قبل أن تسبق بمقطع مقفل.

وإذا كــان التعليل الصوتي يسوغ قراءة الكسر التي قرأ بها عاصم وحمزة، وذلك بقصــد المخالفــة للحركات السابقة، فاحسب أن ذلك كان لسبب أقوى من هذا، وأنهم كســروا بــناء على نطقهم همزة الوصل مكسورة في هذه المواضع، فكسر همزة الوصل في مثل هذه الصيغ لغة العرب كما يشير ابن يعيش (50) ، وهذا يعني أن من ضــم أبقى على همزة الوصل كما كانت عليه قبل والوصل، ومن كسر أبقى على همزة الوصل كما كانت عليه قبل الوصل، متبعا لغة قوم من العرب.

وخلاصة هذا كله، لا وجود لشيء يقال له"حركة التخلص من التقاء الساكنين" في العربية، وهذه الحركة هي همزة الوصل ذاتها وهي تتخذ المسالك التالية:

1 ـــ ثبوتها في بداية الكلام، ما لم يحرك الصامت الذي يليها.

2 ـــ ثــبوتها فــي درج الكلام كما كانت تنطق في بدايته، وذلك عندما تسبق بمقطع مقفــل، وقد تتحول من حركة إلى أخرى وفقا لطبيعة التتابع الصوتي.

3 ـــ حذفها في درج الكلام عندما تسبق بمقطع مفتوح، ما لم يكن هذا المقطع همزة استفهام، كما هي الحال في"آلله أذن لكم؟".

وســواء اعتقدنا أن همزة الوصل حركة أم اعتقدنا أنها صامت، فإنّ شيئا من ذلك لا يطعــن فــي علاقــة همــزة الوصل بحركة التخلص من التقاء الساكنين؛ فبحسب الاعتقاد الأول، فهي هي، وبحسب الاعتقاد الثاني،عند من يصر على صامتيتها، تكون الهمزة قد حذفت وبقيت حركتها.

وهم الكتابة: همزة الوصل وتعداد أحرف بعض صيغ الزيادة

بقـــي أن نشير إلى وهم شكلي يحسن الوقوف عليه، وهو يتمثل في وصف بعض صيغ الزيادة وصفا دالا على عدد أحرفها.

إن كـــلام القدمـــاء على همزة الوصل يدل على إدراكهم لقيمة الأصوات في بنية الكلمـــة، فالصوت الذي يمتلك قدرة تمييزية يبقى متصورا وفاعلا، حتى عندما يسقط، والصـــوت الـــذي لا يمتلك هذه القدرة يفقد تصوره، حتى لو كان منطوقا؛ ولذلك فقد قالوا: إنّ اصل "يكرم" "يؤكرم"، ولكنهم لم يقولوا: إنّ أصل "يستفعل" "ياستفعل".

إنّ همـــزة الوصـــل لا قيمة لها في تحديد الأحرف؛ لذلك قال سيبويه مميزا بينها وبيـــن همـــزة القطع: (... ولم تلحق لتخرج بناء الأربعة إلى بناء من الفعل أكثر من الأربعـــة، كمـــا أنّ أفعل خرجت من الثلاثة إلى بناء من الفعل على الأربعة) (51)، وقـــال المـــبرّد: (ومن ذلك " است" إنّما هي على ثلاثة أحرف، فالسين موضع الفاء، والتاء موضع العين، والهاء في موضع اللام، وهي الساقطة) (52)، وهذا يؤكد أنه لا يعـــتد بهـــا عـــند إحصـــاء عدد أحرف الصيغ، وإلا لقال إنّها على أربعة، وإذا كان النحويون قد اختلفوا في "أل" التعريف: أحرف هي أم اثنان؟ فإنّ من عدّها حرفين لم يـــتوهم أثر همزة الوصل، بل بني ذلك على اعتقاده أنّ الهمزة كانت همزة قطع، ثم أصبحت همزة وصل، لكثرة الاستعمال، يقول ابن عقيل: (اختلف النحويون في حرف الـــتعريف في "الرجل" ونحوه، فقال الخليل المعرف هو "أل"، وقال سيبويه: هو اللام وحدهـــا، فالهمـــزة عند الخليل همزة قطع، وعند سيبويه همزة وصل اجتلبت للنطق بالساكن) (53).

ويـــتحدّث القدماء عن الأفعال المزيدة حديثا يعتمد وصف أوزانها بحسب إيقاعها، فـــيقولون: "افـــتعل" و "انفعل"، ولكنهم لا يتطرقون إلى وصفها وصفا دالا على عدة أحرفها، نجد ذلك عند سيبويه كما نجده عند المبرد وغيرهم.

غـــير أنّ الـــدرس النحوي الحديث أخذ يعدل عن الوصف الإيقاعي إلى الوصف المنبئ عن عدد الحروف التي يتكوّن منها الفعل المزيد، فهناك أفعال خماسية وأخرى سداســـية... يقول محمد محي الدين عبد الحميد: (... ولمزيد الثلاثي بحرفين خمسة أبنـــية، الأول انفعـــل – بزيادة همزة وصل ونون قبل الفاء – نحو انكسر وانشعب، والثانـــي: افـــتعل – بـــزيادة همزة وصل قبل الفاء وتاء بين الفاء والعين...، ولمزيد الثلاثي بثلاثة أحرف أربعة أبنية، الأول: استفعل...) (54).

واطـــراد هـــذا الوصف في حلقات الدرس على مستوى الجامعات والمدارس غير محـــتاج للتذكـــير (55)، فهـــم يمثلون للصيغ الخماسية بـــ"انكسر" و"انتصر" بجوار "تكسّر" و"تنكر"، وللصيغ السداسية بـــ"استغفر" و"استرحم" وليس ثمّ صيغة سداسية لا تبدأ بهمزة وصل.

إنّ هـــذا الوصف، وإن كان أمرا شكليا غير مؤثر، يعدّ خرقا صارخا لقيمة همزة الوصـــل، ذلك أنّ صيغ الزيادة لا توازي "أل" التعريف أو الأسماء العشرة أو "است" حسب، بل تنحط عنها درجة في هذا السياق، إذ إنّ همزتها مسقطة بإطلاق في الفعل

المضـــارع، فلا تظهر في الرسم البتة، ولذا لا يجوز أن تعدّ همزة الوصل حرفا من أحرف صيغ الزيادة.

في ضوء هذا، نصف صيغ زيادة الأفعال في العربية فنقول: ليس في هذه الصيغ أي صـــيغة سداســـية البتة: فالفعل الثلاثي يزاد بحرف ويكون رباعيا، وصيغه: فعل، وفاعل، وأفعل وانفعل وافتعل وافعل، ويزاد بحرفين ويكون خماسيا، وصيغه: تفعل، وتفاعل، واستفعل، وافعوعل وافعال... ، ولكنه لا يزاد بثلاثة أحرف.

والفعـــل الرباعـــيّ يـــزاد بحـــرف واحد فقط، وصيغه: تفعلل، وافعنلل، وافعلل، وملحقات الرباعي التي أصلها من الثلاثي ليس بينها أي صيغة سداسية.

الهوامش

1- انظـــر: عصام أبو سليم: البنية المقطعية في اللغة العربية: 48 - 49، وإبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية: 164، 166 وما لمبرج: علم الأصوات: 166.

2- تغريد السيد عنبر: الفعل الماضي مسندا إلى ضمائر الرفع المتصلة: 62.

3- هنري فليش: العربية الفصحى: 44 - 45.

4- لـــم يسق الباحث في دراسته كلّها أي مثال لهذه الكلمات التي تتكون من تسعة مقاطع أو عشـــرة، وهذا يقود إلى استحضار مقولة إبراهيم أنيس [المرجع السابق: 162] إذ يقول: (والكلمـــة العربية مهما اتصل بها من لواحق (suffixes) أو سوابق (prefixes) لا تزيد عـــدد مقاطعها على سبعة، ففي كلّ من المثالين "فسيكفيكهمو" أو "أنلزمكموها" مجموعة مكوّنة من سبعة مقاطع، على أنّ هذا النوع نادرا في اللغة العربية"[وانظر: أحمد مختار عمر: دراسة الصوت اللغوي: 260].

5- عصام أبو سليم: المرجع السابق: 50 - 51.

6- عبد العزيز حليلي: البنية المقطعية العربية: 50.

7- نفسه: 50، والنص مقتبس عن ابن يعيش: شرح المفصل، 9: 68.

8- نفســـه: (35). و (كــذا*) ذكر العدد مع "أبنية ظنها جمع "بنية"، وإنما هي جمع" بناء، فحـــق العدد أن يؤنث، فبنية تجمع على "بني"... ثم تردد وأعاد على هذا الجمع "اثنان" مرة، و"اثنتان" مرة أخرى، ثم همزهما وهما بلا همزة، ثم وصف المثنى بمفرد، بل أنث وصف المذكر.

9- لســـان العـــرب: شـــمم، وقـــال ابن جنيّ معقبا على الشاهد المذكور موضحا المقصود بالإشـــمام: "ومعلـــوم أنّ هذا الإشمام إنّما هو للعين لا للأذن، وليست هناك حركة البتة، ولو كانت فيه حركة لكسرت الوزن... "[الخصائص، 1: 73].

10- ابن يعيش: شرح المفصل: 9: 67.

11- نفسه: 9: 68.

12- ابن مجاهد: كتاب السبعة في القراءات: 541.

13- نفسه: 401، المتن والحاشية.

14- نفسه: 118 - 119.

15- انظر: أحمد مكي الأنصاري: سيبويه والقراءات: 59.

16- الفراء: معاني القرآن، 1: 18.

17– انظر: أحمد مكّي الأنصاري: المرجع السابق: 53 – 54.
18– انظـــر مـــثلا: أحمد مختار عمر: المرجع السابق: 256، وتغريد السيد عنبر: المرجع السابق: 62.
19– ســـعد مصـــلوح: دراســـة الســـمع والكلام: 275 – 276. وانظر: بسام بركة: علم الأصوات العام: 146.
20– انظـــر: ابراهيم أنيس: المرجع السابق: 163، وعبد الصبور شاهين: المنهج الصوتي للبنية العربية: 38 – 40.
21– أنظر: تمام حسان: مناهج البحث في اللغة: 173 .
22– انظـــر: عبد العزيز حليلي: المرجع السابق: 46 – 48 ، وبسام بركة: المرجع السابق 143، وأحمد مختار عمر: المرجع السابق: 256.
23– تمثّل همزة الوصل في الكتابة الصوتية بحركة فقط.
24– ابـــن يعـــيش: المرجع السابق، 9: 123، وقوله بحذف الواو والياء والألف مبني على اعتقاد القدماء بوجود حركة سابقة على هذه الحركات، كلّ واحدة من جنسها، والصواب أنها قصرت حسب.
25– أنظر: ابن جني: الخصاص،1: 93، ابن يعيش: المرجع السابق، 9: 143.
26– أنظر: سيبويه: الكتاب، 4: 150، والمبرد: المقتضب، 1: 85، 235 و2: 90 . 91.
27– انظر: ابن جني: الخصائص، 1: 93.
28– ابن جني: سر صناعة الإعراب، 1: 61.
29– أنظـــر وصـــقا لهذه الأصوات: كمال بشر: علم اللغة العام، الأصوات: 106، وسعد مصلوح: المرجع السابق: 204– 211.
30– ابن جني: سر صناعة الإعراب، 1: 61.
31– المـــبرد: المرجع السابق، 2: 92، وأنظر منه: 1: 80، 2: 87، وسيبويه، 4: 146، 150، وابن يعيش: المرجع السابق، 9: 125، – 136.
32– انظر: المبرّد: المرجع السابق، 2: 87.
33– انظر الفرّاء: المرجع السابق، 2: 354.
34– انظر:المبرّد: المرجع السابق، 1: 253 – 254.
35– ابن مجاهد: المرجع السابق، 615.
36– المبرّد: المرجع السابق، 1: 80.
37– المبرّد: المرجع السابق، 2: 87.
38– ابن يعيش: المرجع السابق، 9: 137.
39– انظر: أبن يعيش: المرجع السابق، 9: 125.
40– انظـــر: سيبويه، 4: 126، 152، وابن يعيش: المرجع السابق، 9: 35، 125، 127 والسيوطي: الأشباه والنظائر، 3: 137.
41– انظر ابن يعيش: المرجع السابق، 9: 136 – 137، والسيوطي: المرجع السابق، 3: 309
42– انظر ابن يعيش: المرجع السابق، 9: 137.
43– ابن مجاهد: المرجع السابق: 109.
44– نفسه: 110.

45- أنظــر سيبويه، 4: 154 - 155، وابن يعيش: المرجع السابق، 9: 124، والمقصود بالشذوذ الخروج على النظائر حسب، أي شذوذ في القياس واطّراد في الاستعمال.
46- انظر سيبويه، 4: 154، وابن يعيش: المرجع السابق، 9: 124، 131.
47- انظر ابن يعيش: المرجع السابق، 9: 125، 131.
48- ابــن مجــاهد: المرجع السابق: 174- 175، وانظر: ابن يعيش: المرجع السابق، 9: 127.
49- انظر: سيبويه، 4: 152، و ابن يعيش: المرجع السابق، 9، 35، 127.
50- انظر: ابن يعيش: المرجع السابق، 9: 137.
51- سيبويه، 4: 145 - 146.
52- المبرّد: المرج السابق، 2: 92.
53- ابن عقيل: شرح ابن عقيل، 1: 177.
54- محمد محي الدين عبد الحميد: منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل[مع شرح ابن عقيل] ، 2: 597.
55- بل وفي الدراسات الصوتية المختصّة كذلك، انظر مثلا: عبد الصبور شاهين: المرجع السابق: 69، وما بعدها، وتغريد السيد عنبر: المرجع السابق: 70.

ثبت المراجع

- ابراهيم انيس: الأصوات اللغوية، مكتبة الأنجلو المصّرية، الطبعة الخامسة - 1979.
- أحمد مختارعمر: دراسة الصوت اللغوي، عالم الكتب، الطبعة الثالثة - 1985.
- أحمــد مكــي الأنصاري: سيبويه و القراءات دراسة تحليليّة معياريّة، دار المعارف بمصر، 1972.
- برتنيل مالمبرج: علم الأصوات، تعريب ودارسة عبد الصبور شاهين، مكتبة الشباب.
- بســام بــركة: علم الأصوات العام، أصوات اللغة العربيّة، مركز الإنماء القومي - بيروت - 1988.
- تغــريد السيد عنبر: الفعل الماضي مسندا إلى ضمائر الرفع المتصلة، المجلة العربية للدراسات اللغوية المجلد الرابع العدد الأول - 1985.
- تمام حسّان: مناهج البحث في اللغة، الهيئة المصّرية العامّة للكتاب - 1956.
- ابــن جني: الخصائص، تحقيق محمد على النجار، دار الكتاب العربــي، بيروت سرّ صناعة الإعراب، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم - دمشق، الطبعة الأولى- 1985.
- سعد مصلوح: دراسة السمع والكلام، عالم الكتب، 1980.
- سيبويه: الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، عالم الكتب - بيروت.
- الســيوطي: الأشباه والنظائر، تحقيق عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ـــ 1985.
- عــبد الصــبور شــاهين: المــنهج الصوتي للبنية العربية، رؤية جديدة في الصرف العربي، مؤسسة الرسالة، 1980.
- عبد العزيز حليلي: البنية المقطعيّة العربيّة، المجلة العربيّة للدرسات اللغويّة - المجلد الرابع، العد الاول - 1985.

– عصام أبو سليم: البنية المقطعيّة في اللغة العربيّة، مجلد مجمع اللغة العربية الأردني السنة الحادية عشرة العدد (33) – 1987.
– ابن عقيل: شرح ابن عقيل: تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار العلوم الحديثة– بيروت، الطبعة الرابعة عشرة – 1964.
– الفرّاء: معاني القرآن – عالم الكتب، الطبعة الثالثة – 1983.
– كمال بشر: علم اللغة العامّ، الأصوات، دار المعارف، الطبعة السابعة – 1980.
– المبرّد: المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب – بيروت.
– ابـــن مجاهد: كتاب السبعة في القراءات، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، الطبعة الثانية – 1980.
– محمد محي الدين عبد الحميد: منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل [ضمن شرح ابن عقيل السابق].
– ابن منظور: لسان العرب.
– هـــنري فليش: العربيّة الفصحى، نحو بناء لغويّ جديد، تعريب وتحقيق عبد الصبور شاهين، المطبعة الكاثوليكيّة – بيروت، الطبعة الاولى – 1966. □